

والتحويلات الخارجية ، والتجارة الخارجية .

يخلص الكاتب في هذا الفصل الى مجموعة من النتائج المهمة : فالموارد البشرية « عانت من عملية تبديد مزدوج تمثلت في استمرار تدفق الايدي العاملة الى الخارج من ناحية ، وفي ابتلاع الاقتصاد الاسرائيلي لما يزيد على ثلث القوى العاملة من ناحية اخرى . وكذلك فان ارقام الناتج القومي ، التي تشير الى معدلات زيادة قياسية ظاهريا ، تخفي الانعكاسات الاجتماعية السلبية للنمو الاقتصادي الحاصل في المناطق المحتلة : فمثلا ازداد اجمالي الكثافة السكانية في غرفة الواحدة في الضفة من ٢٠٧ الى ٣٠٢ شخص وفي القطاع من ٢٠٧ الى ٢٠٩ شخص للغرفة الواحدة في العامين ١٩٦٨ و ١٩٧٥ على التوالي ، كما ان النمو الاقتصادي كان مصحوبا بتناقص في عدد الطلاب . ومن جهة ثانية ، فان معدلات تزايد الانتاج القومي في المناطق المحتلة لا تعكس متانة الاوضاع الاقتصادية بقدر ما تعكس اثر العوامل

الاقتصادية الخارجية وفي مقدمتها تدفق التحويلات من الخارج ، وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية للمناطق المحتلة توصل الكاتب الى الكشف عن سمتين اساسيتين تطبعانها وهما : « التدهور المستمر في الميزان التجاري » و « ابتلاع السوق الاسرائيلية لسوق المناطق المحتلة » .

ان الاستنتاج الرئيسي الذي يتوصل اليه الكاتب في الفصل الثاني هو التالي : « ان التطورات الاقتصادية بين ١٩٦٨ - ١٩٧٥ في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انتهت الى ابتلاع شبه كامل من قبل اسرائيل لاقتصاديات المناطق ، وتحولت الى سوق لاستهلاك البضائع الاسرائيلية ، ولد السوق

على ملحقين ، احدهما مذكرة يسرائيل كينينج ، والثاني مقابلة اجرتها صحيفة هآرتس الاسرائيلية مع موشي دايمان بشأن موقفه من قيام دولة فلسطينية .

يتناول الفصل الاول « الاوضاع والتطورات السكانية » في الضفة والقطاع ، مع التركيز بشكل خاص على الهجرة ، او بتعبير اصح على سياسة التهجير التي تتبعها اسرائيل تمشيا مع مصلحتها في احتلال الاراضي وتفريغها من سكانها العرب ، مغلبة بذلك الاعتبارات السياسية على الاقتصادية . ويؤكد الكاتب في هذا الفصل على الترابط بين الهجرة والاوضاع الاقتصادية . ف وراء الهجرة تكمن عوامل اقتصادية عدة منها تباطؤ نشاط الاقتصاد ومحدودية فرص العمل في المناطق المحتلة ، بالاضافة الى الاغراءات المالية التي تقدمها الدول النفطية . ويخلص الكاتب الى الدعوة الى ضبط الهجرة بالشكل الذي يضمن المصلحة الاقتصادية لمواطني المناطق المحتلة والمصلحة السياسية الفلسطينية العليا .

اما الفصل الثاني من الكتاب فيتناول « الاوضاع والتطورات الاقتصادية » في المناطق المحتلة . يبدأ هذا الفصل بعرض سريع للاوضاع الاقتصادية في مرحلة ما قبل ١٩٦٧ ، باعتبار ان مثل هذا العرض يتضمن المقدمات الضرورية لتوضيح السياسة الموضوعية مسبقا من قبل اسرائيل واستجابة ظروف المناطق المحتلة لهذه السياسة .

ثم ينتقل الكاتب الى عرض التطورات الاقتصادية في الفترة ٦٧ - ١٩٧٥ متناولا المجالات التالية : الموارد البشرية ، الطاقة العاملة وتركيب اليد العاملة ، الموارد الاقتصادية غير البشرية واستعمالاتها ، الناتج القومي ، ميزان المدفوعات